

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-31 المؤرخ في 24 شعبان عام 1416 الموافق 15 يناير سنة 1996 والمتضمن كفاءات تحديد أسعار بعض السلع والخدمات الاستراتيجية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-17 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1425 الموافق 12 يناير سنة 2005 والمتضمن تحديد أسعار البيع عند دخول النفط الخام المصفاة، وحد الربح عند التكرير، وأسعار البيع عند الخروج من المصفاة، وحدود الربح عند التوزيع، وأسعار بيع المنتجات البترولية الموجهة للاستهلاك في السوق الوطنية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبقا للمادة 5 من الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالمنافسة، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد أسعار البيع عند دخول النفط الخام المصفاة، وأسعار البيع عند الخروج من المصفاة، وحدود الربح عند التوزيع، وأسعار بيع المنتجات البترولية الموجهة للاستهلاك في السوق الوطنية.

المادة 2 : يحدد سعر بيع النفط الخام عند دخوله المصافي، باستثناء مصفاة أدرار، والموجهة للسوق الوطنية بمبلغ 7.959,17 دج/ للطن الواحد.

المادة 3 : تحدّد أسعار المنتجات المكررة عند خروجها من المصافي، باستثناء أسعار مصفاة أدرار، والموجهة للسوق الوطنية وكذا حدود ربح توزيعها بالجملة طبقا للجدول المبين في الملحق الأول بهذا المرسوم.

تحسب هذه الأسعار وحدود الربح دون رسوم.

المادة 4 : يحدّد سعر بيع النفط الخام عند دخوله مصفاة أدرار والموجهة للسوق الوطنية بمبلغ 4.828,43 دج / للطن الواحد.

يمكن أن يكون سعر البيع المذكور في الفقرة أعلاه موضوع مراجعة طبقا لأحكام عقد الخدمة ذات الأخطار الموافق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-366 المؤرخ في 27 شعبان عام 1424 الموافق 23 أكتوبر سنة 2003 والمذكور أعلاه.

المادة 5 : تحدّد أسعار المنتجات المكررة عند خروجها من مصفاة أدرار والموجهة للسوق الوطنية وكذا حدود ربح توزيعها بالجملة طبقا للجدول المبين في الملحق الثاني بهذا المرسوم.

تحسب هذه الأسعار وحدود الربح دون رسوم.

مرسوم تنفيذي رقم 06 - 06 مؤرخ في 9 ذي الحجة عام 1426 الموافق 9 يناير سنة 2006، يتضمن تحديد أسعار البيع عند دخول النفط الخام المصفاة، وأسعار البيع عند الخروج من المصفاة، وحدود الربح عند التوزيع، وأسعار بيع المنتجات البترولية الموجهة للاستهلاك في السوق الوطنية.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الطاقة والناجم،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادّتان 85 - 4 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 2000-06 المؤرخ في 27 رمضان عام 1421 الموافق 23 ديسمبر سنة 2000 والمتضمن قانون المالية لسنة 2001، لاسيما المادّتان 21 و 28 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالمنافسة، لاسيما المادة 5 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالحروقات، لاسيما المادة 9 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 05-16 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق 31 ديسمبر سنة 2005 والمتضمن قانون المالية لسنة 2006، لاسيما المادة 29 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03-366 المؤرخ في 27 شعبان عام 1424 الموافق 23 أكتوبر سنة 2003 والمتضمن الموافقة على عقد خدمة ذات أخطار من أجل تقدير وتطوير واستغلال حقول البترول الخام المتواجدة في المساحة المسماة "توات" حوض سبع (الكتلتان 352 أو 353) المبرم بمدينة الجزائر في 14 يوليو سنة 2003 بين الشركة الوطنية "سوناطراك" وشركة "شاينا ناسيونال بتروليوم كوربوريشن (ش.ن.ب.ك) "،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04 - 136 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق 19 أبريل سنة 2004 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 05 - 161 المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1426 الموافق أول مايو سنة 2005 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

المادة 9 : يلغى المرسوم التنفيذي رقم 17-05 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1425 الموافق 12 يناير سنة 2005 والمذكور أعلاه.

المادة 10 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 9 ذي الحجة عام 1426 الموافق 9 يناير سنة 2006.

أحمد أويحيى

المادة 6 : تحدد أسعار البيع في مختلف مراحل توزيع المنتجات البترولية طبقا للجدول المبين في الملحق الثالث بهذا المرسوم.

المادة 7 : تحدد أسعار البيع في مختلف مراحل توزيع غازات البترول المميعة المعبأة طبقا للجدول المبين في الملحق الرابع بهذا المرسوم.

المادة 8 : تشمل الأسعار المحددة في المادتين 6 و 7 أعلاه جميع الرسوم.

الملحق الأول

أسعار بيع المنتجات البترولية المكررة الموجهة للسوق الوطنية عند خروجها من المصافي باستثناء مصفاة أدرار و حدود ربح توزيعها بالجملة

المنتجات	السعر عند الخروج من المصفاة (دج/ط.م) بدون رسوم	حدود توزيع الربح بالجملة (دج/ط.م) بدون رسوم
البوتان	2.362	9.000
البروبان	2.362	6.767
غاز البترول المميع سائبا	2.362	3.140
غاز البترول المميع وقودا	2.362	5.998
البنزين الممتاز	11.232	2.102
البنزين العادي	11.232	2.463
البنزين بدون رصاص	11.232	3.933
غاز أويل	8.839	2.236
فيول ثقيل	8.358	1.428

الملحق الثاني

أسعار بيع المنتجات البترولية المكررة الموجهة للسوق الوطنية عند خروجها من مصفاة أدرار وحدود ربح توزيعها بالجملة

المنتجات	السعر عند الخروج من المصفاة (دج/ط.م) بدون رسوم	حدود توزيع الربح بالجملة (دج/ط.م) بدون رسوم
البوتان	6.189	2.440
البروبان	4.403	1.735
البنزين الممتاز	9.354	3.641
البنزين العادي	9.352	3.480
غاز أويل	7.543	2.919

الملحق الثالث

أسعار البيع في مختلف مراحل توزيع المنتجات البترولية

سعر البيع في محطة التوزيع (دج)	سعر البيع على السائب (دج)		وحدة الكيل	المنتجات
	إلى المستهلكين و/أو المستعملين	إلى معيدي البيع		
2.300,00	2.190,00	2.175,00	هكتولتر	البنزين الممتاز
2.120,00	2.010,00	1.995,00	هكتولتر	البنزين العادي
2.260,00	2.110,00	2.085,00	هكتولتر	البنزين بدون رصاص
900,00	725,00	700,01	هكتولتر	غاز البترول المميع وقودا
--	5,90	--	كيلوغرام	غاز البترول المميع سائبا
1.370,00	1.275,00	1.260,00	هكتولتر	غاز أويل
--	1.000,00	--	هكتولتر	فيول ثقيل

الملحق الرابع

أسعار البيع في مختلف مراحل توزيع غازات البترول المميعة

سعر البيع للمستعملين (دج)	سعر البيع إلى تجار التجزئة (دج)	سعر الخروج من مركز التعبئة أو المخزن الوسيط (دج)	وحدة الكيل	المنتجات
200,00	185,00	175,00	حمولة 13 كلغ	البوتان
400,00	380,00	360,00	حمولة 35 كلغ	البروبان

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 05-161 المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1426 الموافق أول مايو سنة 2005 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 12 من القانون رقم 04-03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمذكور أعلاه، يحدد هذا المرسوم تشكيلة المجلس الوطني للجبيل ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره ويدعى في صلب النص "المجلس".

الفصل الأول

تشكيلة المجلس

المادة 2 : يرأس المجلس الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية أو ممثله.

يتشكل المجلس من ممثلي :

- وزير الدفاع الوطني،
- وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،
- الوزير المكلف بالمالية،

مرسوم تنفيذي رقم 06 - 07 مؤرخ في 9 ذي الحجة عام 1426 الموافق 9 يناير سنة 2006 ، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للجبيل ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التهيئة العمرانية والبيئة،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-4 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

- وبمقتضى القانون رقم 04-03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04 - 136 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق 19 أبريل سنة 2004 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،